

المجلس الوطني على (ضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية في إطار وحدة البلاد)، وبذلك اكتسبت هذه القضية أهمية خاصة وبعدا وطنياً لا سابق له، ولن تقلل من تلك الأهمية بعض الملاحظات التي كانت لها منطلقات نظرية لا تجد إمكانات ترجمتها في الواقع، وتتجاهل إن هذه الصيغة المقررة لا تزال بحاجة للتفاصيل التي يمكن أن تكون أحد فصول البرنامج السياسي الذي ينتظر الصياغة مستقبلاً .

والآن، وبعد انتهاء أعمال اجتماع المجلس الوطني، فإن إمكانات حشد التأييد للقضية الكردية، باتت أكبر إذا ما استطاع الجانب الكردي تعزيز أواصر الثقة المتبادلة مع بقية الشركاء من قوى الإعلان وشخصياته المستقلة وفعالياته، والقيام بحملة واسعة لإقناع، من لم يتخلص منهم بعد من عقدة المواقف المسبقة المبنية على الأوهام، بأن الموقف من القضية الكردية يعتبر أحد مقاييس مصداقية طرح التغيير الديمقراطي، وأنه تتوقف على الالتزام بحلها وطنياً اتجاهات التحول الديمقراطي في البلاد، وإن الجانب الكردي يمكن أن يصبح أحد الروافع النضالية لعملية التغيير، إذا ما أتاحت له فرصة التحرر من التشكيك، وإن إغناء آليات الحراك الديمقراطي بالمشاركة الكردية الفعالة، سوف يكون من شأنه تفعيل وتعزيز دور الإعلان وتطوير عمله، وتحقيق أهدافه في بناء وطن لا يمكن الحديث عنه دون الحديث عن مواطنين يتمتعون بكل الحقوق ويملأهم شعور الانتماء له ويلتزمون بواجبات الدفاع عن ترابه والتضحية في سبيل سيادته...

وبالعودة للساحة الكردية، ونظراً لأهمية وحدة الموقف الكردي تجاه السبل الكفيلة بتمتين الوحدة الوطنية العامة، فإن تنشيط الجهود المبذولة لبناء مرجعية كردية، والتي تراجعت مؤخراً بسبب ضعف الإرادة المطلوبة، من جهة، وبسبب تصاعد حدة المهارات من جهة أخرى، يتخذ أهمية كبيرة يتطلب معها الكف عن التعامل مع تلك المرجعية من زاوية الخطاب الحزبي أو إدارة الحوارات الخاصة بها بمنطق تيرئة الذمم والتهرب من المسؤولية وإصاقها بالآخرين، وفي نفس السياق يبقى من الضروري أيضاً العمل على توحيد الموقف الكردي من إعلان دمشق، خاصة بعد تأكيد المجلس الوطني على ضرورة إيجاد حل ديمقراطي عادل للقضية الكردية من حيث المبدأ، مما يفسح المجال أمام إمكانية البناء عليه بما يلزم من طروحات لا تستمد شرعيتها فقط من عدالتها، بل كذلك من إمكانات تطبيقها، وإحلال إمكانات العمل السياسي محل التمنيات وتجنب سياسة كل شيء أو لا شيء....

وجاءت أحداث آذار الدامية عام ٢٠٠٤ ليعيد الجميع حساباته مع الشأن الكردي، سواءً من قبل الحركة الكردية أو السلطة أو المعارضة، نظراً لما خلّفته تلك الأحداث من واقع جديد تطلب معه البحث عن أسباب الاحتقان الذي فجّر تلك الأحداث التي لم تكن وليدة لمجرد حالة شغب في ملعب لكرة القدم بين فريقين رياضيين، بل أنها كانت تفجيراً لاحتقانات راكمتها سياسة الإقصاء والاضطهاد والحرمان لعشرات السنين، وعقاباً للدور الكردي في الحراك الديمقراطي الذي دشنته ربيع دمشق، مثلما كانت ترجمة لأمال أعششتها التطورات الإقليمية، وخاصة في العراق بما فيه جزءه الكردستاني الذي تحرّر من دكتاتورية صدام حسين، والتي قوبلت بقلق شديد ساد الأوساط الشوفينية التي أرادت إيقاف الخط البيان المتصاعد لتلك الأمال عبر افتعال أحداث ملعب القامشلي في ١٢ آذار لاستسهال عملية إطلاق الرصاص الحي على المواطنين الأبرياء في محيط الملعب وعلى التجمعات والاحتجاجات اللاحقة التي عمّت مختلف المناطق والتجمعات الكردية، التي عبرت، سواء بطبيعتها الجماهيرية السلمية أو بضحاياها من عشرات الشهداء ومئات الجرحى وآلاف المعتقلين، عن معاني بالغة الدقة يأتي في مقدمتها الإقرار بوجود شعب كردي يحتاج للاعتراف، وقضية كردية تبحث عن حل عادل، وأثبتت، أن الإبقاء على سياسة الإنكار والتجاهل سوف يبقى على حالة الاحتقان المزمنا ويعيق تطور المجتمع الكردي ويشطب على الدور الوطني الكردي في صيانة استقلال البلاد وتقديمها، وأن غياب هذا الحل يعني إن المناطق الكردية قد تكون مرشحة لمثل تلك الاضطرابات في أي وقت كان .

ولما كان هذا الدور واضحاً في إعادة الاستقرار للمناطق الكردية المضطربة، وأكد على حق هذه الحركة في التمثيل الكردي، رغم الإنكار المتمدّد من قبل السلطة لشرعيتها، ومحاولة خلق البدائل لها، فإن أطراف المعارضة السورية والفعاليات الحقوقية والمجتمعية والثقافية، أدركت أهمية هذا الدور وبادرت غالبيتها لاستثماره كرافعة نضالية لإغناء النضال الديمقراطي العام في البلاد، في حين حاولت قوى أخرى احتواء هذا الدور بأشكال مختلفة. ومن هنا فقد أبرز الوضع الكردي المستجد، إثر تلك الأحداث، أهمية وضرورة حشد وتنظيم طاقات المعارضة الوطنية السورية بكافة ألوانها وانتماءاتها القومية والدينية والسياسية، مما خلق حراكاً سياسياً نشطاً قاد أخيراً إلى ولادة إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي، الذي أقرّ في وثيقته الأساسية، وأكد مؤخراً من خلال البيان الختامي لاجتماع